منهج الحافظ مسلمة بن قاسم الأندلسيّ في التَّعديل والتَّجريح من خلال كتابيه "التاريخ" و "الصِّلة"[1]

عثمان محمد بشير كمارا[2] ، أشرف زاهر محمد[3]

الملخّص

قام الباحث باستقراء الأقوال المنقولة عن الحافظ مسلمة بن قاسم الأندلسي، والمنسوبة لكتابيه "التاريخ" و "الصِّلة"، ولعدم وجودهما جَمَعَ المادَّة العلمية مِن تواليف المصنِّفين بعده، ممن عُني بأقواله في الجرح والتعديل، وبذلَ جهده في دراسة كلِّ راوٍ ذُكِر لمسلمةَ فيه قولٌ من الكتابين، دراسةً مستوفاة لترجمته، مشتملةً على أقوال سائر النُّقَّاد فيه، ومرجِّحًا من مجموع تلك الأقوال ما تدعمه قواعد علم الجرح والتَّعديل، وقد استُخلِص هذا البحث من تلك الدِّراسات، فجاء مختصَرًا مهذَّبًا، كَشَف القِناع عن منهج مسلمة في نقد الرجال، من خلال ثلاثة محاور: (التَّعديل، والتَّجريح، والتَّجهيل)، مُراعيًا في عرضه أسلوب الاختصار، مكتفيًا بالتمثيل ببعض الرواة فقط، فآتى أُكُله؛ وهو ما تبلورت في ثناياه.

الكلمات المفتاحية: منهج، مسلمة بن قاسم، التعديل والتجريح، التاريخ والصلة.

[1] هذا البحث مستل من رسالة دكتوراه في قسم أصول الدين والدعوة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية (ماليزيا).

[2] طالب دكتوراه في قسم أصول الدين والدعوة ، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية.بماليزيا camara124@hotmail.com

[3] أستاذ مشارك في قسم أصول الدين والدعوة، في كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية ماليزيا.ashraf.zaher@mediu.edu.my

The Methodology of Al Hafidh Maslamah ibn Al Qasim Al Andlusi in Ta'adeel and Tajreeh, from his two books (At Tareek) and (As Silah)

Ousman Muhammad Bashir Camara &Ashraf Zahir

Abstract

The researcher studied the words taking from the book of maslamah ibn Al Qasim Al Andulisi attributes to his two books (Tareek and As Silah) and due to absence of those two books ,he collect the materials of that books of that knowledge from the books of those came after him concerned about his words in (Jarhu wa Ta'adeel) and made his efforts in study of any narrators whom has been classified by him (maslamah) in his books , combine with the words of others on that narrator, and then choose the authentic one which has been supported the the principles of (Al Jarhu wa Ta'adeel) and he has extract this research from that studies, and he finally came out with the Summery and discovery of the methodology of Maslamah in deformation of the narrators from three categories (At Ta'adeel, At Tajreeh and Tajheel) considering in his research the method of summarisation with giving an example with some narrators. Sent from Samsung Mobile.

Keywords: *The Methodology, Muslamah Ibn Al Qasim, Ta'adeel and Tajreeh, At- Tareek) and As- Silah.*

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، أما بعد:

فإنَّ السبيل إلى معرفة كتاب الله عز وجلَّ، وأحكام دينه، بالآثار الصحيحة عن رسول الله ﷺ، وعن أصحابه النجباء ﷺ، الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل، ولا تُعرف الآثار الصحيحة والسقيمة إلا بنقد العلماء الجهابذة، الذين خصَّهم الله عز وجل بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كل دهر وزمان[4].

وإن معرفة أحوال الرواة لا تقلّ –أهميةً– عن حفظ الأحاديث والآثار، وقد عَلم ذلك علماء الأمَّة في القرون المفضلَّة، فانبرى جِلَّةٌ منهم لنقد حملة السُّنَّة، وتصدَّو لهذا العمل المبارك؛ غيرةً للدين، وحفظًا لأحد مصادر تشريعه؛ ليؤمَن عليه من انتحال المبطلين، وتحريف الغالين.

قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة[5].

ولما كان كلام العلماء في الرجال مبنيًّا على الاجتهاد، فلا شكَّ أن كل مجتهدٍ إما أنْ يكون مصيبًا للحق، أو مخطئًا، والعصمة للأنبياء –صلوات الله وسلامه عليهم–.

ولله در الحافظ الذهبي حين قال: "ونحن لا ندّعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صوابًا، وأندرهم خطأً، وأشدهم إنصافًا، وأبعدهم عن التحامل"[6].

وعلماء الجرح والتعديل مختلفون في مناهجهم، فمنهم حادُّ النَّفَس، ومنهم معتدلٌ، ومنهم متساهلٌ، كما ذكره الذهبي[7]، وألفاظهم كذلك مختلفة، فبعضها صريحةٌ في التعديل أو التجريح، وبعضها متجاذبة بين ذا وذاك، قال الذهبي: "ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التَّعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة"[8].

وقد اهتمَّ أهل العلم بمعرفة مناهج المتكلِّمين في الرجال؛ لما يترتب عليها من فوائد، خصوصًا عند ترجيح أقوالهم المختلفة في راوٍ، والحافظ مسلمة بن قاسم الأندلسي الذي انبرى لنقد عديدٍ من الرواة، مِن

---

[4] ينظر: ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر، مقدمة **الجرح والتعديل**، ج1، ص2.

[5] **المصدر نفسه**، ج1، ص3.

[6] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **سير أعلام النبلاء**، ج11، ص 82.

[7] ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، ص171–172.

[8] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ص82.

أكثرهم كلامًا في الرجال، ولستُ أعلم باحثًا تطرَّق للحديث عن منهجه في الجرح والتعديل، ولأجل ذلك آثرتُ هذا الموضوع، وأحببت تناوله بالبحث والتحرير، والدراسة والتقرير، لعلّ الله تعالى ينفع به.

وقد أنجزته من خلال العناصر التالية:

المقدِّمة (وفيها: التمهيد/ مشكلة البحث / أسئلة البحث / أهداف البحث / حدود البحث / إجراءات وأدوات البحث / الكلمات الدلالية / مصطلحات البحث / منهج البحث / الدراسات السابقة)، والمبحث الأول: (وفيه: مطلبان)، والمبحث الثاني: (وفيه مطلبان)، والمبحث الثالث: (وفيه مطلبان)، والخاتمة (وفيها: نتائج البحث / التوصيات)، وثبت المصادر والمراجع.

مشكلة البحث:

ولد الحافظ مسلمة بن قاسم في أواخر القرن الثّالث الهجري، وعاش جلَّ عمره في الشَّطر الأوَّل من القرن الرابع، وصنَّف في نقد الرجال كتابين؛ "التَّاريخ" و "الصِّلة" –حسب ما ذُكر في ترجمته–، ومع تقدِّم عصره، وغزارة المادّة العلمية المنقولة عنه في النقد، إلا أنَّه لم يظفر بدراسة علميّةٍ تُثبِّت مكانته في علم الرجال، وتبيّن منهجه فيه!، ولا شكّ أنّ مصنِّفًا مثلَه ممَّن أكثر الكلام في الرُّواة، جديرٌ بأنْ يحظى بدراساتٍ علميَّة تتناول شتَّى الجوانب المتعلّقة بثروته العلميَّة الهائلة، وقد جاء هذا البحث ليُروي غلّة المتعطِّش، ويكشف الستر بين يدي المتطلّع لمعرفة منهجه في ميدان الجرح والتعديل؛ رغبةً في سَدِّ ثغرةٍ طالما بقيتْ مفتوحةً، على مرِّ القرون.

أسئلة البحث:

يناقش هذا البحث بعض الأسئلة، والتي ستجيب عليها محتوياته، وتتلخّص تلك الأسئلة فيما يأتي:

1- ما منهج مسلمة بن قاسم في الجرح؟
2- ما منهج مسلمة بن قاسم في التعديل؟
3- ما منهج مسلمة بن قاسم في التجهيل؟
4- ما تصنيف مسلمة بن قاسم في الجرح والتَّعديل؛ من حيث التشدُّد والاعتدال والتَّساهل؟

أهداف البحث:

إنَّ لهذا البحث عدَّة أهدافٍ، يمكن بيانها في النقاط التالية:

1- الكشف عن المنهج الذي سار عليه مسلمة بن قاسم في التعديل.
2- بيان طريقة مسلمة بن قاسم في جرح الرواة.
3- تحرير الكلام عن منهج مسلمة بن قاسم في تجهيل الرواة.
4- معرفة تصنيف مسلمة بن قاسم بين أئمة النقد، من حيث التشدّد والاعتدال والتساهل.
5- بيان مدى معرفة الحافظ مسلمة بن قاسم لأحوال الرجال.

6- إثبات المكانة العلميّة للحافظ مسلمة بن قاسم، وأنه أحد روّاد الجرح والتعديل، وأحد الذين تُعتمد أقوالهم في الرجال.

7- الحفاظ على التُّراث العلميّ الغزير الَّذي خلفه مسلمة بن قاسم في نقد الرواة[9].

حدود البحث:

هذا البحث يجول في فلك الأقوال المنقولة عن الحافظ مسلمة بن قاسم في نقد الرجال، وقد اتّسمت حدوده ليُقتَصر فيه على النصوص المنسوبة لكتابيه "الصِّلة" و "التَّاريخ"، دون أقواله المطلقة؛ لتخصُّص مادّتهما العلميّة في الجرح والتَّعديل، كما تمَّ جمع تلك الأقوال من خمسة مصادر؛ هي:

1- (المعلم بشيوخ البخاري ومسلم) لابن خلفون (ت 636هـ).

2- (إكمال تهذيب الكمال) لمغلطاي (ت 762هـ).

3- (تهذيب التهذيب) لابن حجر (ت 852هـ).

4- (لسان الميزان) لابن حجر أيضًا.

5- (الثقات ممن لم يقع في الكتب السِّتَّة) لابن قطلوبغا (ت 879هـ).

أما الحدود المكانيّة: فليس هذا البحث مختصًّا بمكانٍ، كما أنَّ دراسته لا تختصُّ برواة بلدٍ معينٍ.

وأما من حيث الزمان: فإنَّ الدّراسة تناولتْ رجال الحديث الذين عاشوا امتدادًا من القرن الأول، إلى منتصف القرن الرابع الهجريّ، فكانت بذلك شاملةً أهمَّ عصور الرواية والتَّدونين؛ وهي القرون الثلاثة الأولى.

أهمية البحث:

يحوز هذا البحث أهميّةً كبيرةً في ميدان الجرح والتعديل؛ لأنّه يتناول أحد فرسان هذا المجال، وهو الحافظ مسلمة بن قاسم الأندلسي، أحد المكثرين في نقد الرواة، وقد عاش جزءً من عمره في نهاية القرن الثالث الهجري، فعاصر جلّة من الأئمة المتقدّمين الراسخين في علم الجرح والتعديل، وتخصُّص هذه الدّراسة بمنهجه في علم الرجال تُورثها أهميةً كبيرةً، كما أنَّ معرفة منهجه في هذا العلم تَهُمّ كلَّ مشتغلٍ فيه.

إجراءات وأدوات البحث:

أَجريت في هذا البحث عمليَّة التقصّي لموادِّه العلمية، فوقفت على جملةٍ وفيرةٍ منها، فجمعت كلّ أقوال الحافظ مسلمة بن قاسم في الرجال، وبعد عملية الجمع قمت بجردها أولًا، ثم قمت بإقصاء كلّ ما لا

---

[9] عندما ننظر في كتب المتأخّرين من أئمة الجرح والتّعديل كابن قطلوبغا وابن حجر ومن دونهما، نجدهم يُعنون كثيرًا بنقل أقوال الحافظ مسلمة بن قاسم في الرجال، وهذا وحده كافٍ للدّلالة على أهمية تلك الأقوال، وعليه فمثله جديرٌ بالعناية بدراسة منهجه في هذا العلم.

دخل لها في حدود البحث، فأجريت الدراسة الوافية لجميع تلك الأقوال المندرجة في حدود البحث في رسالتي العلميَّة، ومن بعد تلك الدراسات استللتُ المادّة العلمية المثبتة في ثنايا هذا البحث.

أما الأدوات المستخدمة فهي الكتب، والحاسوب، وبعض برامج الأجهزة الحديثة، مثل المكتبة الشاملة.

الكلمات الدلالية:

المنهج، اللفظ، المصطلح.

مصطلحات البحث:

من مصطلحات هذا البحث ما يأتي:

1- التَّجْريح:

من الجَرح: -بفتح الجيم- وهو فعلٌ، يقال: جَرَحَه أي: أثَّر فيه بالسلاح، وجَرَّحَه -بالتَّشديد-: إذا أكثر ذلك فيه. والجُرْح: -بالضَّم- اسمٌ[10].

"وقال بعض فقهاء اللُّغة: الجُرْح -بالضَّم-: يكون في الأبدان بالحديد ونحوه. والجَرح -بالفتح-: يكون باللِّسان في المعاني والأعراض ونحوها، وهو المتداول بينهم، وإن كانا في أصل اللُّغة بمعنى واحدٍ"[11].

ويُقصد به في الاصطلاح: "وصف الرَّاوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي تليين روايته، أو تضعيفها، أو ردَّها"[12].

2- التَّعديل:

التَّعديل: التَّسوية، وتقويم الشَّيء، وموازنته بغيره[13].

ويُقصد به في الاصطلاح: وصف الرَّاوي بما يقتضي قبول روايته[14].

3- التَّجْهيل:

من الجَهْل وهو نقيض العِلم[15]، والمجهول: اسم مفعول.

---

10 ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الرويفعي الإفريقي، **لسان العرب**، ج2، ص422، مادة: (ج ر ح).

11 الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، **تاج العروس**، ج6، ص337، مادة: (ج ر ح).

12 عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، **ضوابط الجرح والتعديل**، ص23.

13 أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، ص385. وينظر: الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، **تاج العروس**، ج29، ص452، مادة: (ع د ل).

14 عبد المنعم السيد نجم، **علم الجرح والتعديل**، ص55.

15 ينظر: ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، **مقاييس اللغة**، ج1، ص489.

وللجهل معنى آخر وهو: ضدُّ الحِلم. وهذا المعنى غير مراد هنا. ينظر: ابن دريد، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، **جمهرة اللغة**، ج1، ص494.

ويراد بجهالة الراوي: "أنْ لا يُعرَف فيه تعديلٌ ولا تجريحٌ معيّنٌ"[16].

منهج البحث:

سلكتُ في هذه البحث المنهج الوصفيَّ (الاستقرائي الاستنتاجي)؛ لأصِلَ من خلاله إلى إجابات أسئلة البحث، وقد سرتُ فيه وفق عناصرَ يُمكن حصرها فيما يلي:

1- استلَلْتُ المادَّة العلميّة لهذا البحث من رسالتي المتخصِّصة في أقوال مسلمة بن قاسم الأندلسيّ، متقيِّدًا بالنُّصوص المنقولة عنه من كتابيه "التَّاريخ" و "الصِّلة"، بعد إجراء عملية استقراء للنقول الواردة عنه.

2- قسَّمت الكلام عن منهجه حسبما تقتضيه طبيعة البحث، وحرّرت القول عن كلِّ قسمٍ في محلّه، ثم ختمت البحث ببيان منهجه من حيث العموم، مع الاجتهاد في تصنيف منهجه بين الأئمة.

3- حاكمت أقوال الحافظ مسلمة، من خلال ما تقرّر عند علماء الجرح والتَّعديل في مصطلحات هذا الفنِّ؛ لمعرفة وجه المطابقة والمفارقة بين أقواله وأقوالهم.

4- راعيت الوضوح وسلوك الجادَّة في التَّعبير، مع الحرص على إيراد الأمثلة الصَّريحة والمطابقة لما يُستشهد له.

5- حاولتُ الاكتفاء بذكر مثالٍ واحدٍ لما يحتاج إلى مثالٍ؛ وذلك مراعاةً لعدم الاستطراد المنافي مقصود البحث.

6- ذكرت ترجمة مختصرة لكلِّ راوٍ أوردته للتّمثيل، مكتفيًا في ذلك -غالبًا- بما ذكره الحافظ ابن حجر في (التَّقريب)، مع نقل أحكامه فيه.

7- رتّبت ثبت المصادر والمراجع للبحث على أسماء مؤلفيها، مراعيا ترتيب حروف المعجم فحسب، دون مراعاة قِدم أصحابها.

الدِّراسات السابقة:

بعد عمليّة بحثٍ وتفتيشٍ فإنِّي لم أقف على ما يُفيد وجود كتابي مسلمة (التَّاريخ) و(الصَّلة)؛ فهما في عداد المفقودات[17]، كما توصَّلتُ أيضًا إلى أنَّ مسلمة بن قاسم لم يحظ منهجه بدراسةٍ علميّةٍ مستقلّة أو مدرجةٍ ضمن بحوثٍ أخرى.

هذا وقد وقفتُ على رسالةٍ علميّةٍ للدكتور عبد الله مدني بعنوان: "أحاديث العبادات لقاسم بن أصبغ (247هـ -340هـ) في كتاب التّمهيد لابن عبد البر جمعًا ودراسةً"، تناول فيه أوضاع بلاد المغرب

---

16 ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **نزهة النظر**، ص88.

17 ينظر: ابن قُطْلُوبغا، قاسم بن قُطْلُوبغا السُّودُوني، **الثقات**، (مقدِّمة المحقِّق شادي بن محمد بن سالم)، ج1، ص167.

خلال هذه الحقبة الزمنية، التي عاش فيها مسلمة إلى ما بعد هذا التاريخ يسيرًا، وقد بيّن في رسالته ما تتّسم به تلك البلاد من الناحية العلمية والاجتماعية والسياسيَّة.

ومما تحسُن الإشارة إليه أيضًا أنَّ ثمة دراساتٍ في أقوال أئمة آخرين لها وجه شبهٍ بهذا البحث، وقد عُنِيتْ تلك الدراسات بجمع أقوال بعض أئمة النقد من مصنَّفاتٍ عديدةٍ، مع دراسة مناهجهم في الجرح والتعديل، فمن تلك الدراسات:

1- كتاب (منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل، وجمع أقواله في الرجال). تأليف: الدكتور قاسم علي سعد، وأصل هذا الكتاب رسالة علمية، نال بها مؤلِّفها درجة "الدكتوراه" في قسم السُّنة وعلومها، بكلية أصول الدّين، في جامعة محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عام 1412هـ[18].

2- (منهج الحافظ ابن عبد البرّ في الجرح والتّعديل من خلال كتابه التّمهيد). تأليف: محمد عبد ربِّ النبي. وهذه رسالة علمية، نال بها مؤلِّفها درجة "الدكتوراه" في الشريعة الإسلامية، فرع الكتاب والسنة، بجامعة أمّ القرى، في مكة المكرمة[19].

ولا يخفى وجه المفارقة الظاهرة بين هذه الدراسات السابقة، وبين موضوع هذا البحث؛ لأنَّ الأخير ينصبّ في عَلَمٍ وهو الحافظ مسلمة بن قاسم الأندلسي غير أولائك الأعلام الذين درست مناهجهم في تلك الرسائل، فلكلِّ إمامٍ ذوقٌ في هذا العلم، ومناهجهم فيه شتّى، واجتهاداتهم مختلفة.

المبحث الأول: ألفاظ التَّعديل عند مسلمة بن قاسم، ومنهجه في إطلاقها

المطلب الأول: ألفاظ التَّعديل عند مسلمة بن قاسم.

لقد جرى جلُّ ألفاظ الجرح والتَّعديل ومصطلحاته على لسان الحافظ مسلمة بن قاسم، ولم أجد له –في حدود هذا البحث– اصطلاحًا يناقض ما تعارف عليه أهل العلم من حيث العموم، إلا نُزرًا يسيرًا يمكن أن يؤخذ عليه.

وقد تفنَّن في إطلاق ألفاظ التَّعديل، غير أنّه في التَّوثيق كثيرًا ما يستخدم ألفاظًا صريحة الدلالة، وعلى هذا جرت عادته في باب التوثيق، كأنْ يقول: "ثقة" ويكتفي بذلك، أو يؤكده بتكرار لفظه كأنْ يقول: "ثقة ثقة"، أو يؤكده بوصفٍ آخر مقرونٍ به، كأنْ يقول: "ثقة حافظ"، وكقوله: "كان ثقة عالما بالحديث"، ونحو ذلك.

---

18 الكتاب مطبوع في دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

19 الكتاب مطبوع في دار ابن حزم للطباعة والنشر.

وتارة يستخدم لفظًا في حقِّ راوٍ ثقةٍ، وهذا اللَّفظ لا يدل دلالة صريحةً على توثيق الراوي، لكنْ يُدرك من خلال أقوال أهل العلم فيه أنَّ الحافظ مسلمة يريد بذلك توثيق الراوي توثيقًا مؤكّدًا؛ كقوله: "جليل القدر فَقِهٌ"، وهذا أيضًا نادرٌ.

وأما ألفاظه في التَّعديل التي تدلُّ على ما دون التَّوثيق فهي كثيرةٌ أيضًا، وبعضها مفردةٌ، كقوله: "صدوقٌ" فقط، وبعضها مقرونة بوصف آخر كقوله: "صدوق كانتْ عنده عن ... أحاديث مناكير".

وإليك عامّة أقوال التعديل عنده في إطار هذا البحث:

– "ثقة ثقة". "ثقة ثبت". "كان راوية للحديث متقنًا ثقة". "كان ثقة فاضلًا مشهورًا في الحديث". "كان ثقة زاهدًا عارفًا بالحديث". "وكان ثقة عالما بالحديث". "كان ثقة كثير الحديث". "كان ثقة مأمونًا". "ثقة جليل القدر". "ثقة حافظ". "كان ثقة صدوقًا". "كان ثقة مشهورًا". "ثقة حسن الكتاب". "ثقة نبيل".

– "ثقة". "ثقة روى عنه من أهل بلدنا بقي بن مخلد". "ثقة في ابن عيينة". "ثقة لا بأس به". "ثقة فيما رأيته في كتاب الصريفيني". "كان كثير الحديث متقدّمًا فيه". "ثقة ...، وهو كثير الخطأ".

– "صدوق". "جائز الحديث صدوق". "لا بأس به صدوق". "أرجو أنْ يكون صدوقًا". "لا بأس به". "أرجو أنْ لا يكون به بأس". "جائز الحديث". "صالح".

– "جليل القدر فقه". "كان عالما بالحديث". "مشهور".

المطلب الثاني: منهج مسلمة بن قاسم في إطلاق ألفاظ التَّعديل.

بعد العرض السريع لعامة ألفاظ التَّعديل المنقولة عن الحافظ مسلمة في حدود هذا البحث، يحسن بنا أن نقف معها؛ للنَّظر في مواضع إطلاقها، والبحث عن مقاصده فيها، لنَصِل إلى المعاني الدّقيقة التي رامها في تلك الألفاظ.

والواقع أنّ جلّ ألفاظه في التّعديل لم يتكرّر كثيرًا في هذا البحث، إلا بضعة منها هي: "ثقةٌ" و"صدوقٌ" و"صالحٌ" و"لا بأسَ به"، فقد تكرّرت هذه الألفاظ عنده في مواضع عديدة.

وقلّة ورود بعضها تُضيق مسار القطع والجزم أمام من يروم الوصول إلى المراد منها على سبيل الدّقّة، وقد يستعين الباحث بالنَّظر إلى أقوال سائر العلماء في الرَّاوي، وهذا أمرٌ لا يُستغنى عنه بحالٍ من الأحوال.

وسأقف مع كل لفظةٍ لبيان معناها الذي اصطلح عليها النقاد أوّلا، وبعد تقرير ذلك أعرّج على إطلاقها عند مسلمة، وما أراد منها.

– لفظة "ثقة" الصّريحة المقرونة بوصفٍ آخر دالٍّ على عدالة الراوي أو ضبطه.

والثقة: من جمع بين العدالة والضبط، على الاصطلاح المشهور عندهم[20].

فأعلى من عدّلهم الحافظ مسلمة من وثّقهم وقرَن بتوثيقهم وصفًا آخر كقوله: "ثقة حافظ"، و"ثقة مأمون"، و"كان ثقةً فاضلًا مشهورًا في الحديث" ونحوها.

فهذه الألفاظ أطلقها مسلمة على رواة أغلبهم لم يقع في توثيقهم خلافٌ أصلًا، أو اختُلف فيهم لكنه خلافٌ غير معتبر، فأكثر النّقّاد على توثيقهم، بل جارى بعضهم مسلمةَ في مبالغة توثيقهم، فقالوا مثل قوله أو نحوه.

ويلتحق بهذه الفئة من قال فيهم: "ثقة صدوق"، و"ثقة مشهور"، و"ثقة نبيل" ونحوها، فالرواة الموصوفون عنده بهذه الألفاظ متّفقٌ على توثيقهم أيضًا، إلا نزرًا يسيرًا جدًّا.

وعليه فإن الرواة الموصوفين بهذه الأوصاف المتقدّمة في أعلى درجات التَّعديل عند مسلمة، فلذا قرن توثيقهم بوصفٍ آخر دالٍّ على بلوغهم الدَّرجة القصوى في ذلك، وقد تقرّر في قواعد الجرح والتعديل أنَّ الوصف المكرّر آكد من اللفظ المجرَّد.

قال العراقي في شرحه للألفية: "فالمرتبة الأولى: العليا من ألفاظ التعديل، ولم يذكرها ابن أبي حاتم، ولا ابن الصلاح فيما زاده عليه؛ وهي: إذا كُرِّر لفظ التوثيق المذكور في هذه المرتبة الأولى، إمّا مع تباين اللَّفظين، كقولهم: "ثبت حجة"، أو "ثبت حافظ"، أو "ثقة ثبت"، أو "ثقة متقن" أو نحو ذلك، وإما مع إعادة اللَّفظ الأول، كقولهم: "ثقة ثقة"، ونحوها"[21].

وعلّل السَّخاوي ذلك فقال: "لأنَّ التَّأكيد الحاصل بالتكرار، فيه زيادةٌ على الكلام الخالي منه، وعلى هذا فما زاد على مرَّتين مثلًا يكون أعلى منها"[22].

وعليه فإنّ صنيع مسلمة يدلّ دلالةً صريحة على أن هذا المفهوم مقرّرٌ عنده، ولذا برز من خلال تصنيفه، فكان بذلك موافقًا لعامّة النّقاد في هذا الباب.

– ومن ألفاظ التعديل عند مسلمة لفظة "ثقة" الصَّريحة المجردة، وهي أكثر ألفاظ التعديل الواردة عنه في البحث، وقد أطلقه على جمعٍ غفيرٍ من الرواة، فوافقه النقاد في أكثرهم، ونوزع في بعضهم.

والرواة الثقات عند الحافظ مسلمة على ثلاثة أقسام:

– قسم ذهب جميع النقاد المتكلّمين فيهم إلى توثيقهم، ولم يقع بينهم خلاف، أو ورد عن بعضهم

---

20 ينظر: البقاعي، إبراهيم بن عمر، **النكت الوفية**، ج1، ص314. والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تدريب الراوي**، ج1، ص61. والسمعوني، طاهر بن صالح أو محمد صالح ابن أحمد الجزائري، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، ج1، ص105.

21 العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، ج1، ص370. وينظر: اللَّكْنوي، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري، **الرفع والتكميل**، ص147.

22 السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر، **فتح المغيث**، ج2، ص115.

خلافٌ يسيرٌ غير معتبرٍ ولا مؤثّرٍ، وهذا قدر كبيرٌ جدًّا، بل هو غالب من وثّقهم.

– وقسم اختلف النقاد في توثيقهم، لكن الراجح أنهم ثقات. وهؤلاء أيضًا كُثر[23].

– وقسم اختُلف في توثيقهم، وبعد الدّراسة ترجّح أنهم دون درجة الثقات، وهذه طائفة يسيرة[24]، لا تقارن بالقسم الذي قبله، فضلًا عن القسم الأول.

وعلى كلٍّ فإنَّ مسلمة لم يخالف جلّ النقاد في التوثيق إلا فيما هو أقلّ من الربع، بينما وافقهم في أكثر توثيقاتهم.

ومع ذلك فإنَّ التساهل واردٌ عليه في أولئك الذين أعطاهم درجةً لا يستحقّونها في الحقيقة، وهذا توسُّع ظاهرٌ في باب التوثيق!

نعم، قد تختلف وجهات أنظار النقاد، وتختلف اجتهاداتهم في الحكم على الرواة، وربّ خلافٍ كان ناتجًا عن تشدّد بعضهم، إلا أن الملفت للنّظر في توثيقات مسلمة التي لم يترجّح فيها قوله، أنه خالف أئمة النّقد المعتدلين، الذين يصار إلى أقوالهم غالبًا في مواطن الخلاف.

يُضاف إلى ما ذُكر أنَّ بعض أولئك الثقات حَكم عليهم بعض النقاد بالضَّعف، فهؤلاء وإن لم يكن تضعيفهم قولًا راجحًا، إلا أنّ له أثرًا في تليين مروياتهم، ومن حاله كذلك لا يكون ثقة.

– وجاء في البحث راوٍ[25] جمع فيه مسلمة بين التّوثيق ونفي البأس[26]، وهذا دون التوثيق المجرّد فيما يظهر، إلا أن يريد به التأكيد، وهو بعيدٌ في نظري؛ لأنّ سائر النقاد صنَّفوا هذا الراوي في رتبة من دون الثقة، ولخّص ابن حجر عباراتهم بقوله: "صدوقٌ"، فلعلّ مسلمة أراد بالتوثيق من حيث عدالة الراوي وديانته، فهو ثقة في نفسه، أما حديثه فوصفه بقوله: "لا بأس به".

– وثمة رواةٌ ذكرهم الحافظ مسلمة في كتابيه، ونقل فيهم توثيق غيره الصريح ولم يتعقَّبه بما يناقضه، وهؤلاء الرواة لا يمكن الجزم بأنهم ثقات في نظر مسلمة أيضًا، إذْ لم يُصرّح بذلك، مع أنَّ عادته الحكم على الرواة بنفسه، ويمكن توجيه صنيعه بما يأتي:

1- إما لأنَّه لم تتبيّن له حالهم، ولم ير لمجرد ذكرهم –دون حُكمٍ –كبيرَ جدوى، فنقل كلام غيره من النقاد؛ إتمامًا للفائدة.

2- وإما لأنّهم ثقاتٌ عنده أصلًا، لكنْ آثر إيراد كلام من هو أعلى منه قدرًا، كأحمد بن صالح، وبقي

---

[23] هذا القسم والذي قبله يمثّلان (76.19 0/0) يعني: حوالي ثلاثة أرباع عدد الموثَّقين.

[24] هذا القسم يمثّل (23.81 0/0) يعني: أقل من ربع عدد الموثَّقين.

[25] هو: "محمد بن النضر بن مساور المروزي، صدوقٌ". ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص510.

[26] ينظر: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري، **إكمال تهذيب الكمال**، ج10، ص376.

بن مخلد، فاكتفى بأقوالهم.

فإذا كان للأول فإنَّه لا يُحمّل من تلك الأقوال شيئًا؛ لعدم تبيّن أحوالهم عنده، وإن كان للأخير فهو راضٍ عن منقوله، وموافق لقائله.

وسواء كان هذا أو ذاك فإنَّ نقل قولٍ دون تعقيب أو معارضة، يمكن الاستئناس به على رجحان المنقول عند ناقله، لا سيّما إذا كان في باب النقد، حيث يتأكّد في حقّه نقد كلامٍ ظهر له ضعفه وعدم صحّته، ولا ينبغي له أن يمشّيه.

– وأكثرَ مسلمة من حكاية رواية بقي بن مخلد لعدّةٍ رجالٍ، ما يدلّ على أنهم ثقات عند بقيٍّ؛ لشرطه في الرواية[27]، وهؤلاء مثل الرواة الذين نقل فيهم توثيق غيره دون تعقيب.

– ومرةً قال في راوٍ[28]: "كان كثير الحديث متقدِّمًا فيه"، وبعد النظر في أقوال سائر النقاد تبين أنه ثقة، وكأنّ مسلمة يريد بقوله التوثيق الضمنيّ؛ لأن مقدّمة الشيء أوّله[29]، فوصْفُه بأنه مقدّمٌ دليل على تبوُّئه منزلةً من الطبقة الأولى في التعديل وهو طبقة الثقات.

– وأَغْربُ ما ورد عن مسلمة في التوثيق ما جاء في ترجمة محمد بن عبد الملك بن زنجويه البغدادي، أبو بكر الغزال، حيث قال: "ثقة ... وهو كثير الخطأ"[30]!، فجمع بين التوثيق وكثرة الخطأ في سياقٍ واحدٍ!

وهذان الوصفان مختلفان جدًّا، فالثقة –كما تقدّم– مَن جمع بين العدالة والضبط، وكثرة الخطأ تتنافى –كليًّا– مع الضبط.

قال المعلمي: وهكذا كلمة "ثقة" معناها المعروف: التوثيق التام، فلا تصرف عنه إلا بدليل، إما قرينة لفظية كقول يعقوب: "ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق"[31]، وإما حالية منقولة أو مستدل عليها بكلمة أخرى عن قائلها[32].

---

[27] شرطه في الرواية: أنه لا يروي إلا عن ثقة. ينظر: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر، **فتح المغيث**، ج2، ص45.

[28] هو: "إسحاق بن إبراهيم بن يونس المنجنيقي الوراق، أبو يعقوب، البغدادي نزيل مصر، ثقةٌ حافظٌ". ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص99.

[29] ينظر: ابن دريد، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، **جمهرة اللغة**، ج2، ص675. وإبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، ج2، ص720.

[30] ينظر: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري، **إكمال تهذيب الكمال**، ج10، ص257. وابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، ج9، ص316.

[31] ينظر: الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج11، ص475.

[32] ينظر: المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد، **التنكيل**، ج1، ص260.

ومعلوم أنّ الراوي متى كثُر خطؤه صار من جملة الضعفاء، قال الأمير الصنعاني:

"وقال المحدثون: متى كثر خطأه لا يُحتجّ به، وإن كان صوابه أكثر"[33].

وعليه فإن توجيه قول الحافظ مسلمة في هذا الراوي لا يخلو من أمرين:

1- إما أن يُحمل على أنَّه أراد بالتوثيق من حيث صدق الراوي وديانته، ولا يريد به المعنى الاصطلاحي المشهور، فيكون نظير قول يعقوب بن شيبة المتقدّم، وذلك لقرينة وصفه بكثرة الخطأ.

2- أو لأن مسلمة يرى أنَّ كثرة الخطأ قد تجامع التوثيق ولا تتنافى معه، فكون الراوي كثير الخطأ لا يمنع من وصفه بالثقة، وهذا بعيدٌ! والأول أقرب.

وعلى كلٍّ فالراجح: أنَّ الراوي ثقة بلا شكٍّ؛ فقد وثَّقه النسائي[34]، وابن حبان[35]، وابن الأخضر[36]، والخليلي[37]، وابن الجوزي[38]، وابن حجر[39]، ولذا أَدرجته ضمن الموثَّقين عند الحافظ مسلمة أيضًا.

– وجاء عنه قوله: "جليل القدر فقهٌ"، وقوله: "كان عالما بالحديث"، وقوله: "مشهورٌ"، وهذه العبارات غير صريحة في التوثيق، إلا أنَّها جاءت في رواةٍ كلهم أثبات، لم يقع في حقّهم خلافٌ معتبَر، ما يدل على أنها من أرفع ألفاظ التعديل عند مسلمة.

وبعد: فإنَّ مسلمة وافق أهل العلم في إطلاق لفظة "ثقة" على الاصطلاح المتعارف عندهم، ولم يخالفهم في ذلك، وقد يختلف معهم في مفردات مواضع إطلاقها، ووصف بعض الرواة بها، ينتج ذلك من خلال تباين وجهات النّظر والاجتهاد، ولأجل ذلك حصل له شيءٌ من التوسّع في باب التوثيق، والله تعالى أعلم.

– ومن ألفاظ التعديل الواردة عن مسلمة لفظة "صدوق" المجرّدة، وكذا إذا أطلقها مقرونة بوصف آخر مثله، كقوله: "جائز الحديث صدوق"، و "لا بأس به صدوق"، ومعنى صدوق: "وصف بالصدق على طريق المبالغة"[40].

---

[33] الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح الحسني الكحلاني ثم الصنعاني، **إسبال المطر على قصب السكر**، ص311. وينظر: ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص565.

[34] ينظر: الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج3، ص598.

[35] ينظر: ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ البُستي، **الثقات**، ج9، ص130.

36 ينظر: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري، **إكمال تهذيب الكمال**، ج10، ص258.

[37] ينظر: الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، ج2، ص604.

[38] ينظر: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص147.

[39] ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص494.

[40] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ج2، ص118.

فإذا أطلق على راوٍ أريد به حطّه عن درجة الثقات، إذ الصدوق من دون الثقة[41].

ولفظة "صدوق" جرى حملها عند المتأخرين على من يكون في مرتبة من يقولون فيه: "حسن الحديث"، لكن ليس على ذلك الإطلاق استعمال جميع المتقدّمين، وإن كانت رتبته دون الثقة في غالب استعمالهم، بل حديث الموصوف به على ما نصّ عليه ابن أبي حاتم عن منهج أئمة الحديث أنه يُكتب ويُنظر فيه، أي لا يؤخذ ثابتًا على التسليم، حتى تندفع عنه مظنة الخطأ والوهم، ويكون ذلك الحديث المعيّن منه محفوظًا، والصدوق هو من يُحكم بحسن حديثه عند اندفاع تلك المظنة[42].

– ومثل قوله: "صدوق" قوله: "أرجو أنْ يكون صدوقًا" وإن كان الأخير دون الأول في قطع الحكم على حال الراوي، إلا أنه ملتحقٌ به؛ لحصول الرجاء في ذلك، كما أنها وردتْ في راويين لم يختلف النقاد في كونهما صدوقين[43].

وبالاستقراء التامّ لمفردات هذا البحث، فإن الحافظ مسلمة أطلق لفظة "صدوق" على تسع رواةٍ، وبعد البحث في أحوالهم والنَّظر في أقوال سائر النقاد تبيّن أنهم جميعًا في رتبة صدوق، فلا أحد دونها، ولا أحد فوقها.

وعليه يُحكم للحافظ مسلمة بأن معنى كلمة "صدوق" عنده جارٍ على عُرف المحدّثين، ولم يخالفهم في ذلك.

---

[41] ينظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص123. والعراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، ص1، ص374-375.

[42] ينظر: عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج1، ص571.

[43] وردت هذه اللفظة في "سهل بن محمد بن عثمان، أبو حاتم السجستاني النحوي المقرىء البصري، صدوقٌ فيه دعابة". ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص258. ووردت أيضًا في "معاوية بن صالح بن أبي عبيد الله الأشعري، أبو عبيد الله الدمشقي، صدوقٌ". ابن حجر، **المصدر نفسه**، ص538.

– وأما لفظ: "لا بأس به" فهو كلمة تعديلٍ أيضًا، لكنَّه دون التوثيق –قطعًا– على المشهور عند علماء الجرح والتعديل[44]، وهو قريب من لفظة "صدوق"، وعلى ذلك صنيع ابن أبي حاتم[45] والذهبي[46] والسخاوي[47]، فقد صنّفوا كلمة "لا بأس به" أو "ليس به بأس" مع كلمة صدوق في رتبة واحدة.

وأكثر الحافظ مسلمة من استعمال هذه اللفظة، فقد أطلقها على ثمانية وثلاثين راويًا في هذا البحث، وجلّ هؤلاء قال فيهم الحافظ ابن حجر "صدوق"[48]، وراويان منهم قال بمثل قول مسلمة فيهما.

ووثّق الحافظ ابن حجر ثمانية منهم، وهو القول الراجح بعد دراسة أحوالهم، فكما يؤخذ على الحافظ مسلمة في رفع درجات رواةٍ دون الثقات إلى رتَب الثقات، فكذلك يؤخذ عليه في حطّ الثقات عن رتبهم.

ويمكن تعليل ذلك بأمور منها:

1- إما لقصور معرفته لحقيقة أحوال أولئك الثقات، فيحطّهم في درجة يستحقّون أعلى منها، وهذا التعليل فيه طعنٌ في إمامته ومعرفته لحقائق أحوال الرواة.
2- وإما أنَّه متشددٌ في التعديل تارة.
3- وإما أنْ يكون له مصطلح خاصٌّ في كلمة "لا بأس به"، فأحيانًا يطلقها على الثقات، ولا يريد بذلك إنزالهم عن تلك الرتبة، كما كان ابن معين يطلقها ويريد بها التوثيق، وكذا عبد الرحمن بن إبراهيم دُحيم، والجزم بهذا القول أيضًا يحتاج إلى مزيد بحثٍ واستقراء تامٍ، والله أعلم.

– ويلتحق بما مضى من أقوال الحافظ مسلمة في التعديل قوله: "أرجو أنْ لا يكون به بأس"، إلا أنه دون سابقه في القوّة؛ لمجرد حصول الرجاء فيه، دون القطع بالعلم واليقين، وقد جعله الحافظ العراقي

---

[44] وليحيى بن معين اصطلاحٌ خاصٌّ به في كلمة "لا بأس به"، فقد ثبت عنه أنه قال: إذا قلت: "ليس به بأس" فهو ثقة. ينظر: ابن أبي خيثمة، أحمد بن أبي خيثمة، **التاريخ الكبير**، ج1، ص227.

قال ابن الصلاح: "ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث، فإنَّه نسبه إلى نفسه خاصَّة". ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص124.

وقال العراقي: "ولم يقل ابن معين: إنّ قولي: ليس به بأس، كقولي: ثقة، حتى يلزم منه التَّساوي بين اللفظين، إنما قال: إنَّ من قال فيه هذا فهو ثقة". العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، ج1، ص373-374.

وجاء عن دُحيم ما يوافق اصطلاح ابن معين، فإنَّ أبا زرعة الدمشقي قال: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم: ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ قال: لا بأس به. قلتُ: ولِم لا تقول: ثقة، ولا نعلم إلا خيرًا؟ قال: قد قلتُ لك: إنَّه ثقة. ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، **تاريخ دمشق**، ج41، ص458.

[45] ينظر: ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، **الجرح والتعديل**، ج2، ص37.

[46] ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **ميزان الاعتدال**، ج1، ص4.

[47] ينظر: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ج2، ص118.

[48] أطلق الحافظ ابن حجر لفظة "صدوق" على ستة وعشرين (26) منهم، وجميع تصنيفاته لهؤلاء الرواة هو المرجّح من خلال الدراسة أيضًا.

نظير قولهم: "إلى الصّدق ما هو" و"صدوق إن شاء الله" و"صويلح"، و"ما أعلم به بأسًا"[49].

والحاصل أن مسلمة أطلق هذه اللفظة على راوٍ حكم عليه النسائي بقوله: "صويلح"[50]، وقال في موضع: "صدوق"[51]، وقال الذهبي[52] وابن حجر[53]: "صدوق".

فيستخلص من هذا أن مسلمة أراد بقوله تصنيف الراوي في درجة من دون الثقات، ولعلّه منزَّل منزلة الصدوق، فيكون بذلك موافقا لأقوال سائر النقاد.

– وأما قوله: "جائز الحديث" غير مقرون بـ"صدوق" فإنه قليل عنه، فمرة أطلقه على راوٍ وصفه جلُّ النقاد بصدوق، ومرةً أطلقه على راوٍ بعد أنْ حكى خلاف أهل الحديث في تضعيفه وتوثيقه فقال: "ورأيتهم يكتبون عنه فكتبت عنه، وهو عندي صالح[54] جائز الحديث"، والواقع أن هذا الراوي ضعيفٌ جدًّا.

وقد وردت هذه العبارة على لسان جملة من النقاد، وممن أكثر استخدامها العجلي في كتابه "الثقات"، وكذا الحافظ الذهبي خصوصًا في "الميزان".

ومن نظر إلى اشتقاق كلمة "جائز" ظهر له أنها من صيغ التعديل، لأنه إذا أجاز له الشيء سوّغ له، ونفذّه، وأمضاه[55].

لكنّ الجواز هنا هل هو جواز رواية حديثه والاحتجاج به، أم جواز كتابته للاستشهاد؟

وقد استعمل العجلي هذه العبارة لدلالات مختلفة، فقال في ترجمة عبد الرحمن بن إسحاق بن سعد بن الحارث أبو شيبة الواسطي "ضعيف جائز الحديث يُكتب حديثه"[56]، وقال في ترجمة عمرو بن محمد العنقزي "ثقة جائز الحديث"[57]، وكذا في ترجمة فضيل بن مرزوق قال: "جائز الحديث ثقة، وكان فيه تشيع"[58].

---

[49] هكذا جاء تصنيفه عند العراقي ثم قال: "والأُولى –يعني: لا بأس به– أرفع –يعني من قولهم: لا أعلم به بأسًا–؛ لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك". العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، ج1، ص373.

[50] النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، **تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي**، ص61.

[51] ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، **المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل**، ص70.

[52] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، ج1، ص225.

[53] ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص94.

[54] أما الصلاح هنا فمحمول على جانب ديانة الراوي وصلاح حاله كما يظهر جليًّا.

[55] الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، ص506.

[56] العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي، **معرفة الثقات**، ج2، ص72.

[57] **المصدر نفسه**، ج2، ص184.

[58] **المصدر نفسه**، ج2، ص208.

فمرةً أطلقها على راوٍ وضعّفه تضعيفًا يسيرًا يصلح للاعتبار، ومرة أطلقها على راوٍ ووثّقه!

قال ابن عراق الكناني –في تعليقه على قول العجلي في مندل بن علي العَنزي: "جائز الحديث يتشيَّع"[59]– قال: "وهذا من صيغ التعديل"[60].

لكنْ للألباني رأيٌ آخر في معنى العبارة، فقد نقلها عن العجلي في ترجمةٍ ثم قال: "وهذا كما ترى ليس صريحًا في التوثيق، بل إنَّ كلَّ من كان على علمٍ بأقوال الأئمة في الرجال، وتعابيرهم في التعديل والتجريح، ليَشعر معي أنَّ هذا القول من العجلي ليشير إلى أنَّ في الرجل ضعفًا ولو يسيرًا، وحينئذٍ فلا يجوز الاعتماد عليه في توثيق عباد توثيقًا مطلقًا"[61].

وعليه فالذي يترجّح في نظري أنَّ هذه العبارة دائرة بين أدنى مراتب التعديل وأخفّ مراتب الجرح، فهي في الأصل تعديل، لكنّ الموصوف بها لا يخلو من ضعفٍ يسير، والله أعلم.

– أما لفظة "صالح" المجردة فإنهم إذا أطلقوها أرادوا بها صلاح الراوي في دينه لا في حديثه[62]، إلا أنَّ الملحوظ في الرواة الذين وصفهم بها الحافظُ مسلمة أنهم جميعًا[63] في درجة "صدوق"، وعليه يمكن القول بأنه أراد –إلى جانب وصفهم بالصلاح في ديانتهم– تصنيفَهم في المراتب الدنيا من التعديل.

فالخلاصة: أنَّ الحافظ مسلمة وافق أئمة النقد في أكثر توثيقاته، لكن وقع له بعضُ التساهل في رفع بعض الرواة إلى ما فوق الدرجة التي يستحقّونها، كما حطّ البعض عن رتبهم، لكنَّ عامّة مصطلحات التعديل الواردة عنه جارية على المعنى المألوف والمتعارف به عند علماء الجرح والتعديل، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: ألفاظ الجرح عند مسلمة بن قاسم، ومنهجه في إطلاقها

لا تقصُر أهمية الجرح عن التعديل؛ لأنَّ تمييز ضعيف الأخبار وموضوعِها من صحيحها مطلبٌ شرعيّ، وقد عُني به أهل العلم في تواليفهم في الرواة والمرويات.

قال يحيى بن معين: "كتبنا عن الكذابين، وسجرنا به التَّنُّور، وأخرجنا به خبزًا نضيجًا"[64].

---

[59] **المصدر نفسه**، ج2، ص297.

[60] ابن عراق، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن، **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، ج2، ص298.

[61] الألباني، محمد بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، ج2، ص218.

[62] لمزيد من التفصيل ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج2، ص680. والسخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، (1/ 252).

[63] هم خمسة رواة.

64 الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج16، ص263).

ومن المقرّر أن معرفة أحوال الأحاديث منوطة بمعرفة أحوال رواتها، وقد دأب النقاد على بيان الضعفاء كعنايتهم ببيان الثقات، فجاءت مصنَّفاتهم متنوّعة، فمنهم من صنَّف في الثقات خاصة[65]، ومنهم مَن صنَّف في الضعفاء والمجروحين خاصة[66]، ومنهم من جمع بينهما في مصنَّف واحدٍ[67]، وكان كتابا مسلمة (التاريخ) و(الصلة) من هذا النوع الأخير؛ وقد احتوى على جمعٍ غفيرٍ من رجال الستّة، على اختلاف أحوالهم وطبقاتهم ودرجاتهم، فاحتلّ بذلك منزلة عند علماء الجرح والتعديل خصوصًا المتأخرين منهم.

المطلب الأول: ألفاظ الجرح عند مسلمة بن قاسم.

تنحصر عامّة صيغ التجريح عند مسلمة من خلال البحث فيما يأتي:

– "لم يكن في الحديث بذاك، وهو رجلٌ صالحٌ". "ليس بالقويّ". "ليس هو بحجة". "يحدِّث مِن غير كتبه، فطُعن فيه لأجل ذلك". "يُتكلَّم فيه".

– "كان يميل إلى الإرجاء وليس هناك".

– "له حديثٌ منكرٌ". "انفرد بأحاديث أنكرت عليه لم يأت بها غيره، شاذّةٌ". "يروي أحاديث منكرة".

– "لا بأس به، وفيه ضعفٌ".

"ضعيفٌ". "ضعيفٌ كثير المناكير".

– "ليس بشيءٍ".

– "كان كذّابًا".

فهذه عامّة ألفاظ التجريح المندرجة في حدود بحثنا، وسيأتي الحديث عنها في المطلب التالي.

المطلب الثاني: منهج مسلمة بن قاسم في إطلاق ألفاظ الجرح.

– أما قوله: "لم يكن في الحديث بذاك، وهو رجلٌ صالحٌ": وهذه اللفظة مثل قولهم: "ليس بذاك"، وقد استخدمها النقاد كثيرًا؛ وهي من ألفاظ التجريح، وقد عدّها ابن الصلاح[68] والذهبي[69] والعراقي[70]

---

[65] مِثل: العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**. وابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ البُستي، **الثقات**.

[66] مِثل: العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي، **الضعفاء الكبير**. وابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ البُستي، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**.

[67] مِثل: البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، **التاريخ الكبير**. والفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، **المعرفة والتاريخ**.

[68] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص127.

[69] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ج1، ص4.

[70] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، ج1، ص378.

والسخاوي[71] في أخفّ مراتب الجرح[72].

قال أبو إسحاق الأبناسي: "ألين ألفاظ الجرح فلانٌ ليس بذاك، ..."[73].

وعلى كلٍّ فإنَّ هذه اللفظة "لا تعني السقوط بأيّ اعتبارٍ، فإنْ وُصف بها من هو متروكٌ أو متَّهم، فذلك ممن قالها لعدم اطلاعه على سبب شدَّة الجرح في ذلك الراوي.

وحيث وقع استعمالها فيما يتردَّد في الدرجات المتفاوتة احتجاجًا واعتبارًا، فلا يصح عدّها سببًا لردّ حديث الموصوف بها، حتى يحدّد معناها بغيرها"[74].

وقد نبّه الحافظ مسلمة على أنه يريد بجرحه جانب ضبط الراوي وبيان درجته في الحديث، كما هو منصوص عليه بقوله: "في الحديث"، أما عدالته فلا مطعن فيها عنده، لذلك استجلاه بقوله: "وهو رجل صالح".

وقد وردت هذه للفظة في حقّ راوٍ واحدٍ، وهو خالٍ من أقوال الأئمة الآخرين في بيان حاله، ويظهر من كلام مسلمة أن الراوي مجروحٌ عنده من قبل ضبطه لا من قبل عدالته، كما أنه هدفَ إلى المعنى الذي درج عليه علماء النقد في إطلاق هذا اللفظ، والله أعلم.

– وأما قوله: "ليس بالقويّ": فهو نظير سابقه، ويقال أيضًا: "ليس بذاك القويِّ" أو "بالمتين"[75]. ولو تفحّص الناظر فيها لَعَلِم أنها لا تقتضي الجرح في جميع الحالات.

قال المعلمي: "وكلمة «ليس بالقوي» إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة"[76].

فمن نُفيت عنه الدرجة الكاملة في القوة، لم تُنْف عنه القوة مطلقًا كما هو واضحٌ، وقد استخدمها بعض الأئمة لهذا المعنى، قال الذهبي:

"وبالاستقراء، إذا قال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، يريد بها: أنَّ هذا الشيخ لم يبلغ درجة القويّ الثبت"[77].

---

[71] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ج2، ص128.

[72] ينظر: الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني المعروف بالأمير، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، ج2، ص167. واللَّكْنوي، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، ص143.

[73] الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب، **الشذا الفيَّاح من علوم ابن الصلاح**، ج1، ص271.

[74] عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج1، ص597.

[75] ينظر: السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ج2، ص128.

[76] المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد، **التَّنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، ج1، ص442.

[77] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ص82.

وإلى نحو هذا أشار الزركشي حيث قال: "وقولهم: «ليس بالقوي» «ولا بالحافظ» يحتمل أنْ يراد به انحطاطه عن الدرجة العالية"[78].

وعليه فإن معناها يحتمل مجرّد نفي بلوغ الراوي درجة كمال القوة، ولا يكون في حقّه جرحًا مطلقًا.

وقال الذهبي: "وقد قيل في جماعات: «ليس بالقوي»، واحتُجَّ به، وهذا النسائي قد قال في عدة: «ليس بالقوي»، ويخرج لهم في كتابه. قال: "قولنا: «ليس بالقوي» ليس بجرحٍ مفسدٍ"[79].

لكنْ مع ما تقدَّم فإنَّ أهل العلم أدرجوا هذه اللفظة ضمن ألفاظ الجرح، وعدّوها في أخف مراتبه، كما أنَّ ثمة أئمة استخدموها لمعنى يقضي بالجرح في حق الراوي.

قال الذهبي: "والبخاري قد يطلق على الشيخ: «ليس بالقوي»، ويريد أنه: ضعيفٌ"[80].

وقد عدّها كلٌّ من: ابن الصلاح[81] والذهبي[82] والعراقي[83] والسخاوي[84] في أخف مراتب ألفاظ الجرح[85].

وقد أطلق الحافظ مسلمة هذه اللفظة على راوٍ واحدٍ في هذا البحث، ويتجلّى من خلال النظر أنه ما أراد به إلا الجرح، ويزيده يقينًا ما في تتمّة الكلام حيث قال: "له مناكير الحديث حدَّث بها"، فهذا الوصف غير محتملٍ، بل هو دالٌّ بنصّه ومعناه على القدح في الراوي، بحيث لو اقتصر عليه لكان جرحًا بذاته، فكيف وقد قرنه بجرحٍ آخر.

وعليه فإنَّ هذه اللفظة عند الحافظ مسلمة جارية على ما تعارف عليه علماء الجرح والتعديل، وإطلاقها عنده على الجادّة وهي الجرح، لا غير.

– وأما قوله: "ليس بحجة": فهو من أخفّ ألفاظ الجرح عند أهل العلم، كما ذكر الذهبي[86]، وقد يرد في سوق كلام أحدهم مقرونًا بلفظ التعديل، فلا يريد به جرحًا مطلقًا، وإنما يريد به نفي الدرجة الأعلى

---

[78] الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، ج3، ص436.

[79] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ص82.

[80] **المصدر نفسه**، ص83. وقد يُقال: إنَّ البخاري لطيف العبارة في الجرح. لكن يجاب على ذلك بأن العبارة ذكرها أهل العلم ضمن ألفاظ الجرح.

[81] ينظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص127.

[82] ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **ميزان الاعتدال**، ج1، ص4.

[83] ينظر: العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، ج1، ص378.

[84] ينظر: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر، **فتح المغيث**، ج2، ص128.

[85] وينظر أيضًا: الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني المعروف بالأمير، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، ج2، ص167. واللَّكْنوي، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري، **الرفع والتكميل**، ص143.

[86] ينظر: الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج1، ص4.

من التعديل؛ لأنَّ الحجة عندهم فوق الثقة، كما جاء ذلك في قول ابن سعد عن موسى بن عبيدة بن نشيط الربذي، قال: "وكان ثقة كثير الحديث وليس بحجة"[87].

وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن سليمان بن بنت شرحبيل؟ فقال: ثقة يخطئ كما يخطئ الناس. قلت: هو حجة؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل[88].

قال السخاوي: "فكلام أبي داود يقتضي أنَّ الحجَّة أقوى من الثقة"[89].

فإذا قال أحدهم: "ليس بحجة" ثم أثبت له درجة في التعديل، دلّ على أنه لا يريد به جرحًا مطلقًا[90].

وقد أطلق الحافظ مسلمة هذه اللفظة على راوٍ، يظهر من خلال سوق كلامه أنه أراد به الجرح، يفسّر ذلك إقرانه بجرحٍ آخر صريحٍ حيث قال في الراوي نفسه: "ليّنٌ"، كما يؤخذ من كلامه أيضًا أنه ما أراد به جرحًا مفسدًا، والله أعلم.

– وأما قوله: "يحدِّث مِن غير كُتبه، فطُعن فيه لأجل ذلك": هذه العبارة يُطعن بها مَن عنده أصولٌ صحيحة، لكن في حفظه شيءٌ بحيث لا يضبط حديثه بصدره، فلا يُحكم لحديثه بالصحة إلا إذا حدَّث من كتبه أو من نسخة مطابقة له[91]، ومن كان على هذه الحال ولا يرجع إلى كتبه وقت التحديث كثر خطؤه، أما من كان ضابطًا لحديثه، فإنه لا يُشترط لصحة تحديثه أن يعتمد على كتابه حال التحديث.

وحِفظ الكتاب والتحديث منه ليس مذمومًا ولا طعنًا في الراوي، بل كان الإمام أحمد يقّدم من كان يعتمد على كتابه وقت التحديث على من كان يحدّث حفظًا[92]؛ لأنَّ صاحب الكتاب يأتي بالحديث أتمّ، ولا يقع منه الخلل الذي يقع ممن يكون تحمّل من شيوخه حفظًا ويضطر آحيانًا إلى حفظ المعنى دون اللفظ، أو عدم ذكر الإخبار في موضعه، وإنْ كان صاحب الكتاب دونه في الحفظ[93].

---

87 ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، **الطبقات الكبرى**، ج5، ص453.

88 المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج12، ص30.

89 السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر، **فتح المغيث**، ج2، ص117.

90 ومن أمثلة ما ورد في ذلك: قول يحيى بن معين حين سئل عن محمد بن إسحاق؛ أحبّ إليك، أو موسى بن عبيدة؟ فقال: محمد بن إسحاق، محمد بن إسحاق صدوقٌ ولكنّه ليس بحجّةٍ. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر، **الجرح والتعديل**، ج7، ص192.

ومثله: قوله –أي ابن معين– في أبي أويس: "أبو أويس صدوقٌ، ليس بحجة". ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج5، ص92.

91 ينظر: حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، **خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل**، ص16.

92 ينظر كلام عبد الله بن أحمد في: المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج12، ص52–53.

93 ينظر: بشير علي عمر، **منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث**، ج1، ص526.

ومتى طُعن في الراوي لأجل تحديثه من غير كتبه، كان ذلك تضعيفًا لحديثه.

قال الذهبي في ترجمة محمد بن العباس، أبو بكر الجرجاني المسعودي الفقيه: "وفيه ضعفٌ؛ لكونه حدَّث من غير كتابه"[94].

وعلى كلٍّ فإنّ هذه العبارة يراد بها تليين الراوي أو تضعيفه، وهو المعنى الذي رامه الحافظ مسلمة كما جاء في سوق كلامه.

– وأما قوله: "يُتكلَّم فيه": ويقال أيضًا: "تُكلِّم فيه"، و "تكلَّموا فيه".

وهذا اللفظ تارة يُطلق على الراوي من غير بيان سبب كلامهم فيه، وتارة يطلق على الراوي مع ذكر تفسيره، كما هو الشأن في الراوي الذي أطلقه عليه مسلمة[95]، وهو في الأصل يُراد به الجرح الخفيف في الراوي، وقد أدرجه الذهبي[96] والعراقي[97] والسخاوي[98] ضمن أخفِّ مراتبه[99]، وعليه دلَّ صنيع مسلمة، وقد أفادت عبارته أمرين:

أحدهما: أنّ الكلام الموجّه لهذا الراوي إنما هو محصورٌ بروايته عن شيخٍ معيّن، وليس الكلام في جميع مروياته.

والآخر: بيَّن فيها سبب الكلام في الراوي، والذي هو أحد موجبات ضعفه، فمن لم يصحّ تحمّله لم يصحّ حديثه.

– وأما قوله: "كان يميل إلى الإرجاء وليس هناك": فقد ورد عنه في راوٍ، طعن فيه من جانب عدالته ومنهجه في الدين، فالمرجئة أحد الفرق الضالّة، وهم من المبتدعة، فتنطبق عليهم أحكام أهل العلم في رواية المبتدعة. ويُفهم من قول مسلمة أنه أراد به جرح الراوي، وإنْ كان قد بيّن عدم توغّله في الإرجاء، وكأنّ سائر النقاد –إن ثبت عندهم هذا الميل– لم يعدّوه سببًا موجبًا لجرح الراوي، فلم يتوانوا في توثيقه، كالنسائي وابن حبان والذهبي وابن حجر.

وعلى كلٍّ فإنَّ الاكتفاء بذكر جانب الجرح للراوي له دلالة، فهذه العبارة أحد ألفاظ التجريح عند الحافظ مسلمة وإن لم يكن جرحًا شديدًا، والله أعلم.

---

[94] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، ج8، ص369.

[95] ذَكر هذا القول في يحيى بن عبد الله بن بكير المصري، وتتمته قال: " لأنَّ سماعه من مالكٍ إنما كان بعرض حبيب، وعرض حبيب عندهم ضعيفٌ".

[96] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **ميزان الاعتدال**، ج1، ص4.

[97] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، ج1، ص378.

[98] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر، **فتح المغيث**، ج2، ص129.

[99] وللإمام البخاري اصطلاحٌ خاصٌّ في هذه العبارة، فقد يُطلقها على راوٍ ضعيفٍ جدًّا، فيكون مراده منه جرحًا شديدًا؛ والسبب في ذلك أنه "لطيف العبارة في التجريح" كما ذكره ابن كثير. ينظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، **اختصار علوم الحديث**، ص106.

– وأما قوله: "فيه ضعفٌ": فهو طعنٌ في الراوي، وقد جعله ابن الصلاح[100] والذهبيّ[101] والعراقيّ[102] والسخاويّ[103] ضمن أخفّ ألفاظ الجرح.

قال ابن الصلاح: "«فلانٌ فيه أو في حديثه ضعفٌ»، وهو في الجرح أقلّ من قولهم: «فلانٌ ضعيف الحديث»"[104].

فتبيّن من قول ابن الصلاح أنّ الراوي الموصوف بهذا القول لا يلزم أن يكون جميع مروياته ضعيفًا، لكنْ يُتنبَّه لأفراد أحاديثه، لاحتمال أنْ يكون الضعف المشار إليه واقعًا في بعضها.

والملحوظ أنّ المعنى الذي ذكره الحافظ ابن الصلاح مقرَّرٌ عند مسلمة أيضًا، وإطلاق تلك العبارة عنده جارٍ على قواعد علماء الجرح والتعديل بلا ريبٍ.

ومما يؤيّد هذا التقرير أنّ مسلمة أطلق هذا اللفظ على راويين، قال ابن احجر في أحدهما: "صدوق يغلط"[105]، وقال في الآخر: "صدوق يخطئ"[106].

– وأما قوله: "له حديثٌ منكرٌ"[107]: فهذه العبارة أخفّ –بكثيرٍ– من قولهم: "له مناكير"؛ لأنَّ الذي أخطأ في حديث ليس كالذي دَأَب على الخطأ وأكثر منه، والعبارة وإن كان ظاهرها جرحًا؛ لأنَّ نسبة رواية المنكر للراوي ليست مدحًا بل هي ذمٌّ في حقّه، إلا أنَّها لا تكون –بحدّ ذاتها– جرحًا مفسدًا للراوي؛ لأن الخطأ لا يسلم منه إنسانٌ، بل هو طبيعة البشرية، ولذا لم يشترط أهل العلم انتفائه في حقّ مَن تُقبل روايته، ولا يطعنون فيمن أخطأ مرة أو مرتين، وإنما يطعنون فيمن كثر خطؤه.

---

[100] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص127.

[101] الذي ورد في كلام الذهبي قولهم: "في حديثه ضعفٌ"، ولم يذكر قولهم: "فيه ضعفٌ"، وقد سوّى ابن الصلاح بين العبارتين. ينظر: **المصدر نفسه**، ص127. والذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **ميزان الاعتدال**، ج1، ص4.

[102] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، ج1، ص378.

[103] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر، **فتح المغيث**، ج2، ص131.

[104] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص127.

[105] ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص352.

[106] **المصدر نفسه**، ص595.

[107] نصُّ كلام مسلمة قال: "لأحمد بن شيبان هذا حديث منكر؛ رواه عن ابن عيينة ...".

والعبارة فيها طعن في الراوي، وإن لم يكن جرحًا مفسدًا، كما سيأتي تفصيله، وقد أدرجتها في هذا القسم لأنَّ الحافظ مسلمة –حسب المنقول عنه– اكتفى في ترجمة الراوي بالإشارة إلى روايته المنكرة التي ذكرها، ولم يُنقل عنه قولٌ آخر فيه.

قال العراقي عند تعليقه على كلام الخطابي في حدّ الصحيح: "ولا شك أنَّ ضبط الراوي لا بدّ من اشتراطه؛ لأنّ من كثر الخطأ في حديثه، وفحش؛ استحقّ الترك، وإن كان عدلًا"[108].

فالطعن في الراوي بسبب الخطأ إنما يحصل في حقّ من كثر، وقول مسلمة هنا ليس من هذا القبيل قطعًا، بل جاء كلام غيره[109] مؤكّدًا أنّ الراوي إنما وقع له الخطأ في حديثٍ.

وعلى كلٍّ فإن قول مسلمة (له حديث منكر) جارٍ على قواعد علماء الجرح والتعديل، كما أنه موافق لحال الراوي الموصوف به.

– وأما قوله: "يروي أحاديث منكرة": قال المعلمي: "يقال في الذي يروي ما سمعه مما فيه نكارةٌ، ولا ذنب له في النكارة، بل الحمل فيها على من فوقه، فالمعنى: أنه ليس من المبالغين في التنقي والتوقّي، الذين لا يحدّثون مما سمعوا إلا بما لا نكارة فيه، ومعلوم أن هذا ليس بجرح"[110].

وكأنّ هذا المعنى هو المقرَّر عند الحافظ مسلمة أيضًا، وهو عدم اعتبار هذه اللفظة وحدها جرحًا؛ ويؤيّد ذلك أنّ الراوي الموصوف بها عند مسلمة قال في سياق الكلام نفسه: "هو صالح في الرواية".

وعلى كلٍّ فإن رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة وإن كان راويها مجرد ناقلٍ فيما يزعم، فإنها دالّة على عدم توقّيه في التحديث، وقد تكلّم أهل العلم في هذا الباب بما فيه غُنية[111]، والله أعلم.

وفُرّق بين قولهم: "روى مناكير"، وبين قولهم: "منكر الحديث"، إذ الأول لا يلزم منه ردّ حديثه مطلقًا؛ لأنّ العبارة مشعرة بأن ذلك ليس وصفًا لازمًا لجميع مروياته، أما الثاني فإنه وصفٌ لازم لجميع أحاديثه[112].

---

[108] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، ج1، ص103.

قال البقاعي: "قوله: (وفحش) في قوله: (من كثر الخطأ في حديثه وفحش) تأكيد للكثرة، وقد يقال: إنه تأسيسٌ، ويكون المراد بالكثرة أمرًا نسبيًّا، فمن حفظ ثلاثة آلاف مثلًا، فأخطأ في خمسين منها، فقد أخطأ في كثيرٍ، لكنْ لم يفحش غلطه بالنسبة إلى ما حفظ. قوله: (استحق الترك، وإن كان عدلا)، أي: في دينه، وهذا مسلَّمٌ، لكن من كان فاحش الغلط لا يصفه المحدثون بأنه عدل، هذا هو الموجود في استعمالهم كما مضى تحقيقه". البقاعي، إبراهيم بن عمر، **النكت الوفية**، ج1، ص81.

[109] قال صالح الطرابلسي في الراوي: "ثقة مأمون، أخطأ في حديثٍ واحدٍ". ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، ج1، ص39.

[110] المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد، **التنكيل**، ج1، ص44.

[111] لمزيد من التفصيل ينظر: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (المقدمة)**، ج1، ص10. والخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ج2، ص89. والسمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، **أدب الاملاء والاستملاء**، ص56. وابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي، **شرح علل الترمذي**، ج1، ص382.

[112] لمزيد من التفصيل: ينظر كلام ابن دقيق العيد بخصوص هذا في: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر، **فتح المغيث**، ج2، ص130.

– وأما قوله: "انفرد بأحاديث أُنكرتْ عليه لم يأت بها غيره، شاذّة": فهو نظير قولهم: «في حديثه مناكير»، والمعنى: أنه تفرّد بما لا يُحتمل تفرّده به[113]، ومتى ذُكر الراوي بأنّ "في حديثه مناكير" فهذه العبارة "تُقال فيمن تكون النكارة من جهته جزمًا أو احتمالًا، فلا يكون ثقة"[114].

والمُمعِن في حال الراوي الموصوف بهذه العبارة عند مسلمة، يتبيّن له أنّ النكارة في أحاديثه بيّنةٌ ظاهرةٌ، فإطلاق هذه العبارة عليه مناسبٌ جدًّا، وموافق لما اصطلح عليه علماء النقد.

– وأما قوله: "ضعيفٌ": فهو صريح في دلالته على عدم قبول حديث الراوي الموصوف به، وقد أطلق الحافظ مسلمة هذا القول على جملةٍ من الرواة، وافقه أهل العلم في بعضهم، وخالفوه في بعضهم، وعلى كلٍّ فإن الاصطلاح عنده على ما تعارف عليه علماء النقد.

– وأما قوله: "ضعيفٌ كثير المناكير": ففيه جمعٌ بين جرحين؛ هما: الضعف، وكثرة المناكير، ولا شك أنَّ الجمع بينهما أبلغ من الوصف بأحدهما، وتُعدّ هذه العبارة من أشدّ أنواع الجرح عند الحافظ مسلمة.

– وأما قوله: "ليس بشيءٍ": فهو من ألفاظ الجرح الشديد عند أهل العلم، على اختلافهم في تحديد درجته[115]، وقد أطلقه الحافظ مسلمة على راوٍ واحدٍ في هذا البحث، ولم يرد فيه قول أحدٍ غيره، وعلى كلٍّ فالذي يظهر أنه أراد به الجرح الشديد، جريًا على المألوف والمقرّر عند أهل العلم.

– وأما قوله: "كان كذّابًا": فهو أردى ما ورد عن الحافظ مسلمة من ألفاظ الجرح، وهو أشدّ أنواع الجرح عند أهل العلم[116]، قال الذهبي: "وأردى عبارات الجرح: دجالٌ، كذابٌ"[117].

وقد أطلقه مسلمة على راوٍ اتّهمه غير واحد بالوضع في الحديث، ولذا فإنّ الحافظ مسلمة جارى علماء النقد في هذا الاصطلاح، واستعمله للمعنى المعروف عندهم، والله تعالى أعلم.

والخلاصة: أنَّ عامّة ألفاظ الجرح الواردة عن الحافظ مسلمة موافقة لما اصطلح عليه علماء الجرح والتعديل، كما أنه لم يستخدم لفظة –من خلال هذا البحث– على خلاف ما تعارفوا عليه، وقد يخالفهم

---

[113] قد تُطلَق النكارة على مجرد التفرّد دون وقوع المخالفة، قال ابن حجر: "وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة" ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج1، ص392.

[114] المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد، **التنكيل**، ج1، ص44.

[115] جعله ابن الصلاح والسخاوي في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح، وجعله الذهبي والعراقي في المرتبة الثانية. ينظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص127. والذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **ميزان الاعتدال**، ج1، ص4. والعراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، ج1، ص377. والسخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر، **فتح المغيث**، ج2، ص127.

[116] ينظر: ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص126. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج1، ص4. والعراقي، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، ج1، ص376. والسخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص125.

[117] والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج1، ص4.

في بعض أحكامه بناءً على اختلاف وجهات النظر والاجتهاد، أما من حيث العموم فإن منهجه مطابق لمنهج عامة النقاد في الجرح، كما أنّه توسّم في هذا الباب بالاعتدال والوسط، الذي لا تفريط فيه ولا شطط.

المبحث الثالث: ألفاظ التَّجهيل عند مسلمة بن قاسم، ومنهجه في إطلاقها

يحسن بنا قبل الحديث عن مضامين هذا المبحث، أن نبيّن بعض المهمات التي سينبني عليها الكلام؛ لنتعرّف على أقوال أهل العلم في تعريف المجهول، وبيان أقسامه.

والمراد بجهالة الراوي -كما قال ابن حجر-: "أن لا يُعرَف فيه تعديلٌ ولا تجريحٌ معيّنٌ"[118].

أما أقوالهم في حدّ المجهول، فباستقراء تلك النُّقول، يوجد أنَّ الحافظ ابن عبد البرّ مِن أقدم مَن تطرَّق إلى الحديث عنه، حيث قال فيما نقله عنه ابن الصلاح: "كلُّ من لم يرو عنه إلا رجلٌ واحدٌ فهو عندهم -يعني المحدّثين- مجهولٌ، إلا أنْ يكون رجلًا مشهورًا في غير حمل العلم، كاشتهار مالك بن دينارٍ بالزهد، وعمرو بن معدي كرب بالنَّجدة"[119].

فهذا القول يقيّد معنى المجهول عند إطلاقه، ويبيّن بعض أنواعه، كما سيأتي تفصيله في كلام مَن بعده.

وقد فصَّل القولَ في هذا الباب الحافظُ أبو بكر الخطيب (ت 463هـ)، حيث قال:

المجهول عند أصحاب الحديث: هو كلُّ من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرَفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحدٍ، ... وأقلّ ما ترتفع به الجهالة أنْ يروي عن الرجل اثنان فصاعدًا من المشهورين بالعلم كذلك.

ثم ساق إسناده إلى أبي زكريا يحيى بن محمد بن يحيى[120]، قال: سمعت أبي يقول: إذا روى عن المحدِّث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة.

قال الخطيب: إلا أنَّه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، فقد زعم قومٌ أنَّ عدالته تثبت بذلك"[121].

وهذا تفصيلٌ جيّدٌ في بيان حدِّ المجهول، كما دلّ منطوقه على أقسامه أيضًا، وما ترتفع به الجهالة عن الراوي.

---

[118] ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **نزهة النظر**، ص88.

[119] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص321.

[120] هو: "يحيى بن محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري، لقبه: حيكان -بمهملة ثم تحتانية- ثقة حافظ، من الحادية عشرة مات شهيدا سنة سبعٍ وستين ق" ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص596.

[121] الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص88-89.

وأبدع الحافظ ابن الصلاح عند الكلام على هذا النوع، إيرادًا وتفريعًا فقال: "المجهول أقسام: المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعًا، وروايته غير مقبولة عند الجماهير على ما نبَّهنا عليه أولًا.

المجهول الذي جهلتْ عدالته الباطنة، وهو عدلٌ في الظاهر، وهو المستور، فقد قال بعض أئمتنا: "المستور من يكون عدلًا في الظاهر، ولا تعرف عدالة باطنه".

المجهول العين، وقد يَقبل رواية المجهول العدالة من لا يَقبل رواية المجهول العين، ومن روى عنه عدلان وعيَّناه فقد ارتفعتْ عنه هذه الجهالة"[122].

ولو نظرنا الأقسام التي ذكرها ابن الصلاح، لوجدناها مطابقةً لما أجمله الخطيب في كلامه المتقدّم؛ أما مجهول العين فليس فيه خلافٌ بين قوليهما.

وأما قول الخطيب: "من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرَفه العلماء به"، فهذا الصنف قسمان عند ابن الصلاح: من لم يَعرف العلماء عدالته مطلقًا، ومن عَرفوا عدالته الظاهرة دون الباطنة[123].

وعلى غرار تقسيم ابن الصلاح بنى العراقي كلامه في المجهول[124]، فجعله ثلاثة أقسام، وكذا السَّخاوي أيضًا[125].

أما ابن حجر فقد قسَّم المجهول إلى قسمين فقال: فإن سُمِّي الراوي، وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه؛ فهو مجهول العين كالمبهم، أو إنْ روى عنه اثنان فصاعدًا ولم يوثّق؛ فهو مجهول الحال، وهو المستور[126].

والتَّحقيق: أنَّه لا تعارض بين هذا التقسيم، وما تقدّم عن ابن الصلاح؛ وغاية ما فيه أنَّ ابن حجر دمج بين القسم الأول والثاني عند ابن الصلاح، واعتبرهما واحدًا؛ لاشتراكهما في عدم العلم بعدالتهما الباطنة، وأطلق عليه (المستور؛ مجهول الحال)[127].

---

[122] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص111-112.

[123] نسبه صاحب "ضوابط الجرح والتعديل" لفتح المغيث. ينظر: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، **ضوابط الجرح والتعديل**، ص111.

[124] ينظر: العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، **التبصرة والتذكرة في علوم الحديث (ألفية العراقي)** ص119. والعراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، ج1، ص350.

[125] ينظر: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر، **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**، ص125.

[126] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص102.

[127] ينظر: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، **ضوابط الجرح والتعديل**، ص111.

فهذا بعض أقوالهم في تعريف المجهول وأقسامه، أمَّا من حيث قبول خبره وعدمه، فلهم في ذلك أقوال عديدة، وهي مبسوطة في كتب المصطلح[128].

وبناءً على ما تقدَّم في هذا التمهيد، فإنَّ مراد الحافظ مسلمة عند إطلاق المجهول؛ لا يخلو من تلك المعاني والدّلالات، ولا يخرج عن إطارها، فقد أطلق لفظ الجهالة على جملةٍ من الرواة، وافَقَهُ النقاد في جلّ أحكامه، وخالفوه في نزرٍ يسيرٍ منها، وربَّما كانت مخالفةً غير مؤثّرة جدًّا في الحكم العام على الراوي.

المطلب الأول: ألفاظ التَّجهيل عند مسلمة بن قاسم.

لقد نُقل عن الحافظ مسلمة مصطلحاتٌ في تجهيل بعض الرواة، وهي –في حدود هذا البحث– معدودة جدًّا، وتنحصر في ثلاثة ألفاظٍ؛ هي: "مجهولٌ"، و "مجهولٌ لا أعْرفه"، و "لا أعْرِفه".

المطلب الثاني: منهج مسلمة بن قاسم في إطلاق ألفاظ التَّجهيل.

بعد أن تعرّفنا على مصطلحات الحافظ مسلمة في تجهيل الرواة، يحسن بنا الوقوف عند كل مصطلحٍ لمعرفة مدلوله.

– فأمَّا لفظ "مجهول": فهو أكثر الألفاظ ورودًا عنه في باب التَّجهيل، وقد أطلقها على ثمانية عشر راويًا، أحد عشر منهم مجاهيل كما قال بلا خلافٍ، والسَّبعة الباقية ليسوا كذلك على الصَّحيح الراجح.

ومنهج أهل العلم في لفظ: "مجهول" إطلاقه على مجهول العين، وعلى مجهول الحال أيضًا.

قال الذهبي: "وقولهم: "مجهول"، لا يلزم منه جهالة عينه، فإنْ جُهل عينه وحاله، فأولى أن لا يحتجُّوا به[129].

وعندما ننظر إلى أولائك المجاهيل الذين ترجّحت فيهم أحكام الحافظ مسلمة، نجد أنَّه تارةً يُجهّل من لا تُعرف عينه، وتارةً يجهّل من لا تُعرف حاله، دون تفريقٍ بين النوعين عند إطلاق لفظ التَّجهيل.

فمن جملة من جهّلهم مسلمة وتبيّن أنَّ جهالتهم تتعلق بأعيانهم: بشير بن مسلم الكندي، الذي أخذ عنه راوٍ مختلفٌ في اسمه اختلافًا شديدًا، حتى قال الذهبي: "لا يكاد يُعرف"[130].

---

[128] ينظر مثلًا: ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص111. والعراقي، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، ج1، ص350–356. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **نزهة النظر**، ص101. والبقاعي، إبراهيم بن عمر، **النكت الوفية**، ج1، ص624 فما بعدها. والسخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر، **فتح المغيث**، ج2، ص60.

[129] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ص79.

[130] قال ابن حجر: "قرأت بخطّ الذهبي: ...". ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، ج1، ص462.

وقال الخطيب: "ويختلف في حديثه على الراوي عنه". الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد، **تلخيص المتشابه في الرسم**، ج1، ص156.

والحاصل: أن بشير بن مسلم هذا ممن جُهل عينه، وقد جهّله الحافظ ابن حجر أيضًا، وهذا هو القول الصحيح فيه.

ومن جملة المجاهيل عند مسلمة ممَّنْ عُرفت أعيانهم برواية جمعٍ عنهم، إلا أنّه لم يتكلّم فيهم أحدٌ بجرحٍ أو تعديلٍ: ثابت بن نعيم بن هشام أبو معنٍ؛ فقد وقَفتُ له –من خلال البحث في المصادر الحديثيَّة– على خمسةٍ رَوَوا عنه، ومع ذلك لم يُذكر في ترجمته تعديلٌ ولا تجريحٌ[131]، وقد جزم مسلمة بأنّه مجهولٌ، وقوله هذا غير معارَض بقولٍ آخر، علاوةً على ذلك أنَّ حال الراوي تؤيِّده، فالعمدة ما ذهب إليه مسلمة.

فيستنبط من هذين المثالين أنَّ مسلمة بن قاسم استعمل لفظ "المجهول" للمعنى الاصطلاحي المتعارف به عند أهل العلم، فتارةً يطلقه على مجهول العين، وتارةً يطلقه على مجهول الحال.

أمَّا الرواة الذين جهّلهم وهم ليسوا بمجاهيل على الصحيح؛ فإنه يُناقَش بأقوال غيره ممن تكلّموا فيهم بما يوجب معرفة أحوالهم عندهم، وبعض أولئك الرواة ثقةٌ لا غبار عليه، وبعضهم صدوقٌ، وبعضهم ضعيفٌ، وبعضهم متروكٌ.

والتحقيق: أنّ هؤلاء الرواة لا يصحُّ وصفهم بالمجهول، والحال أنّ طائفةً من النقاد قد حكموا عليهم بصريح الجرح أو التعديل، ولذا فإنَّ العبرة فيما قالوه، لا فيما ذهب إليه مسلمة.

فيُعذر الحافظ مسلمة بأنه خفيتْ عليه أحوالهم فلم يعرفهم، فبنى حكمَه على ذلك، أما غيره فقد عرفهم وحكم عليهم بعلمٍ ومعرفةٍ، والقاعدة: أنَّ من علم حجةٌ على من لم يعلم[132]، فعدم معرفة مسلمة أحوالهم لا يصيِّرهم مجاهيلَ.

والأهمَّ في هذا الباب أنْ يُعلم أنَّ غالب من حَكم عليهم مسلمة بالجهالة مجاهيلٌ على الصحيح، أما من ترجَّح فيهم قول غيره فهم بضعة رواةٍ، فهؤلاء قلَّةٌ، وعدم رُجحان قوله فيهم لا يُشْكِل على دلالة مصطلح المجهول عنده؛ لأنَّ العبرة بالغالب.

كما أنَّ روايَين من بين أولئك السَّبعة، ثبت أنَّ مَن خالف مسلمة في تجهيلهما، ووصَفَهما بما يقتضي معرفة حالهما، فإما أنّه معاصره أو متأخِّرٌ عنه.

فإنْ كان معاصرُه تكلّم في الراوي بما يَنفي جهالته ويكشف عن حاله؛ فإن الحافظ مسلمة لا يُذمّ على ذلك؛ لاحتمال عدم بلوغ حكم هذا الناقد إليه، كما أنَّ كليهما مجتهدٌ.

---

[131] والراوي ليس من التَّابعين الذين يُتسامح في جهالة أحدهم لا سيّما إذا كان من كبارهم، ويتأكَّد ذلك إنْ كان المنفرد عنه من كبار الأثبات، كما قال الذهبي. ينظر: الذهبي، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ص79. لكنّ الراوي في طبقة شيوخ الطبراني (ت360هـ)، وقد روى عنه في كتابه: **الأحاديث الطوال**، ص279. و**مسند الشاميين**، ج1، ص193. و**مكارم الأخلاق**، ص359.

[132] ينظر: ابن بطال، علي بن خلف بن عبد الملك، **شرح صحيح البخاري**، ج9، ص488.

وإنْ كان المتكلّم في الراوي ممن جاء بعد مسلمة فإنَّ هذا الناقد وإنْ قُدِّم قوله في الراوي، إلا أنّ مسلمة معذورٌ في حكمه، كما تُحفظ لقوله وجاهتُه؛ لأنَّه لم يقف على أحدٍ تكلّم فيه قَبْله، ولم تتبيّن له حاله، فحَكم عليه بما تقتضيه الحال.

– وأما لفظ "مجهولٌ لا أعْرفه": فقد أطلقه على راوٍ ظهر من خلال البحث أنَّه لم يتكلَّم فيه أحدٌ قبل ابن حبان[133]، وابن حبان من معاصري مسلمة، كما عدّله الذهبي وابن حجر أيضًا.

والحافظ مسلمة جمع بين كلمتين مختلفتي المعنى والدلالة، أما "مجهول" فقد تقدّم تعريفه عند العلماء، أما قوله: "لا أعرفه" فهذه العبارة لا يلزم منها التجهيل، لكنَّ غاية ما فيها نفي معرفة قائلها عمَّن قيل فيه.

وقوله: "لا أعرفه" بعد تجهيله، يحتمل أنْ يريد به معنًى آخر غير الأوّل، فيكون مراده في الجهالة المحكوم بها على الراوي إنما قصد بها عدم المعرفة فحَسْب، وكأنَّه علَّل تلك الجهالة وقيَّده بعدم معرفته هو، فيكون قوله: "لا أعرفه" تقييدًا وتفسيرًا للتَّجهيل المتقدّم.

ويحتمل أن يكون من باب التأكيد فقط، فيكون مقصوده التجهيل لا غير.

ولعلّ الاحتمال الأول أقرب، وعلى كلٍّ فالراوي معروفٌ عند غيره، وهو من رجال ابن ماجه، بل وثَّقه ابن حبان بصريح اللَّفظ فقال: "مستقيم الحديث"، وهذا من أقوى درجات التوثيق عنده، فلذا لم يتوان الذهبي أيضًا في توثيقه، فكأنَّ الحافظ مسلمة فسَّر معنى هذا التجهيل، وقيَّده بعدم معرفته حال الراوي، فلا يكون الموصوف به مثل من أطلق عليهم لفظ "مجهول" فقط.

فإذا كان ذلك كذلك فإنَّ هذه العبارة عند الحافظ مسلمة دون قوله "مجهول"، فالأخير أقعد في باب التجهيل عنده، والله أعلم.

– وأما لفظ" لا أعرفه": فهذه العبارة ليست صريحةً في تجهيل الراوي، غير أنَّها جاءت في كلام كثير من النقاد بمعنى "مجهول"، "لكن ينبغي أن يُعلم أنَّ تلك الجهالة، إنما هي بالنِّسبة إلى علم ذلك الناقد، وليست جهالة مطلقة؛ فإنَّ خفاء حال الراوي على ناقد، وإن كان مثل يحيى بن معينٍ[134]، لا يلزم منه أن يكون مجهولًا عند غيره[135].

---

[133] قال ابن حبان: "مستقيم الحديث". ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ البُستي، **الثقات**، ج8، ص104.

[134] إنَّما وقع التّمثيل بابن معينٍ لأن ابن عديّ قال: "وإذا قال مثل ابن معينٍ: "لا أعرفه" فهو مجهولٌ غير معروفٍ، وإذا عرفه غيره لا يُعتمد على معرفة غيره؛ لأنَّ الرجال بابن معين تُسبر أحوالهم". ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج5، ص485. لكنَّ الصحيح أنْ لا أحد أحاط بالرجال علمًا حتى يعوَّل عليه دائمًا، ولذا تعقّب الحافظ ابن حجر قول ابن عدي هذا فقال: "وهو لا يتمشَّى في كلّ الأحوال، فربَّ رجل لم يعرفه ابن معين بالثقة والعدالة وعرفه غيره، فضلًا عن معرفة العين". ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، ج6، ص218.

[135] ينظر: عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج1، ص497، مع تصرفٍ وزيادةٍ.

والصَّحيح: أنَّها لا تعني الجهالة إلا عند قائلها؛ لأنَّ الناقد لا يعدل عن لفظ "مجهول" إلى لفظ "لا أعرفه" إلا لمعنى، وهو ما تقدَّم بيانه.

وقد أطلقه مسلمة –في هذا البحث– على راوٍ وهو هُريم بن عبد الأعلى؛ أحد رجال مسلم! فإن كان يريد بقوله جهالة الراوي عنده فهذا سائغ؛ لأنَّه ليس من المشاهير، وما خرَّج له مسلم في صحيحه غير حديثين، فيمكن أن تخفى حال مثله على ناقدٍ.

على أنَّ الصحيح في حقِّ الراوي أنه لم يكن يومًا مجهولًا، وقد أحسن الحافظ ابن حجر في تعقُّبه على قول مسلمة فيه حيث قال: "لا عبرة بقوله –يعني مسلمة–؛ فقد عرفه مسلمٌ"[136].

فيؤخذ مما سبق أنّ هذا اللفظ أدنى مراتب التجهيل عند مسلمة، والله أعلم.

والخلاصة: أنَّ الحافظ مسلمة اتَّضح منهجه في التجهيل من خلال النصوص المنقولة عنه، وهو منهجٌ موافق لما تعارف عليه علماء الجرح والتعديل، ومصطلحُ "مجهول" عنده جارٍ على قواعد النقاد، وإن خولف ونوقش في مفردات بعض مواضع إطلاقه، إلا أنَّ ذلك لا يُشْكِل على منهجه في تجهيل الرواة، فإطلاق المجهول عنده كإطلاقه عند عامّة العلماء[137]، والله تعالى أعلم.

الخاتمة

نتائج البحث:

الحمد لله أولًا وآخرًا، باطنًا وظاهرًا، وبعد:

ففي ختام هذا البحث توصّلت إلى عدّة نتائج، يمكن إيجازها فيما يأتي:

1- أنَّ الحافظ مسلمة بن قاسم الأندلسي أحد أئمة الجرح والتعديل، وهو ضمن مَنْ يُعتمد قوله في الرجال[138].

2- أنَّ كتابَي مسلمة "التاريخ" و "الصلة" لم يُعثر عليهما، ولا عُلم بوجودهما في وقتنا الحاضر.

3- أنَّ مسلمة تكلّم في كثيرٍ من الرواة، فكان لأقواله في نقدهم وتصنيفهم اعتبارٌ عند من جاء بعده.

4- أنَّه وافق أهل العلم في إطلاق لفظة "ثقة" على الاصطلاح المتعارف به عندهم، وحصل خلافٌ يسيرٌ مع بعضهم في مفردات مواضع إطلاقها، حيث توسّع في مواطن.

---

[136] ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج11، ص30.

[137] ويُلحَظ أنَّ مسلمة خالف ابن حبان في بضع رواةٍ، فجهّلهم مسلمة، وذكرهم ابن حبان في (الثقات)، وفيه دليلٌ على أنَّ مسلمة مخالفٌ لمنهج ابن حبان في التوثيق، وأنه أضيق دائرةً منه في هذا الباب.

[138] ولذا عُني بأقواله كثيرٌ ممّن جاء بعده، وقد اعتمد الحافظ ابن حجرٍ توثيقه لمحمد بن يزيد الحنفي، الذي حكم عليه الذهبي بالجهالة، فوثَّقه ابن حجر. ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، ج9، ص530. وينظر أيضًا: ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص514.

5- أنَّ الحافظ مسلمة وافق أئمة النقد في أكثر توثيقاته، لكنَّه توسَّع في بعض الرواة، فوقع له بعضُ التَّساهل في رفعهم إلى ما فوق الدرجة التي يستحقّونها.

6- أنّ مسلمة حطّ بعض الرواة عن رُتَبِهم، وهم ثقاتٌ عند أكثر الأئمة، فجعلهم في رتبةٍ دون تلك الرتبة.

7- أنَّ عامّة ألفاظ التَّعديل الواردة عن مسلمة جاريةٌ على المصطلح المألوف والمتعارف عليه عند علماء الجرح والتعديل.

8- أنَّ منهج مسلمة في الجرح مطابقٌ لمنهج عامّة النُّقّاد، وقد يخالفهم في بعض أحكامه بناءً على اختلاف اجتهاداتهم، كما أنّه توسّم في هذا الباب بالاعتدال.

9- أنَّ مصطلح التّجهيل عند مسلمة كغيره، وقد خُولف في حكمه بجهالة بعض الرّواة، فترجّح قول مخالفه.

التوصيات:

1- يوصي الباحث بجمع كافّة أقوال الحافظ مسلمة، الغير المنسوبة إلى كتابٍ معيَّنٍ له، فهذه الأقوال أكثر مما نُسب لأحد كُتبه، كما يُوصي الباحث بتتبُّعها من أيّ مصنَّفٍ كان، دون التقيُّد ببعضٍ.

2- يوصي الباحث بإجراء دراسة مقارنةٍ قيّمةٍ على جميع أقوال الحافظ مسلمة في الرجال عمومًا.

3- يوصي الباحث بالعناية بأقوال الحافظ مسلمة بن قاسم الأندلسي في تواريخ الرجال، من مواليد ووفيات وأماكن السماع .... وغير ذلك، مما له تعلّق بعلم الرجال؛ لأنّ المادة العلمية المنقولة عنه في هذا الباب أيضًا غزيرة جدًّا.

4- يوصي الباحث بإجراء دراسةٍ علميّةٍ في معتَقد الحافظ مسلمة بن قاسم، وتحرير الكلام في ذلك؛ لأنّ بعضهم طعنوا فيه من هذه الحيثية أيضًا.

5- يوصي الباحث بإجراء دراسة مقارنةٍ بين أقوال الحافظ مسلمة بن قاسم (ت 353هـ)، وأقوال الإمام النسائي (303هـ) في الرجال؛ لشدّة المطابقة بين أحكامهما في كثيرٍ من الرواة.

ثبت المصادر والمراجع

1. إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، (القاهرة: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، د.ط، د.ت).

2. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، **الجرح والتعديل**، (الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، / بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1271هـ / 1952م).

3. ابن أبي خيثمة، أحمد بن أبي خيثمة، **التاريخ الكبير**، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1427 هـ / 2006 م).

4. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1412 هـ / 1992 م).

5. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث (مقدِّمة ابن الصلاح)**، تحقيق: نور الدين عتر، (بيروت: دار الفكر، د.ط، 1406هـ / 1986م).

6. ابن بطال، علي بن خلف بن عبد الملك، **شرح صحيح البخاري**، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. (الرياض: دار النشر، مكتبة الرشد، ط2، 1423هـ / 2003م).

7. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعبد التميمي الدارمي البُستي، **الثقات**، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، (الهند: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ط1، 1393هـ / 1973م).

8. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعبد التميمي الدارمي البُستي، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي، ط1، 1396هـ).

9. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1404هـ/1984م).

10. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، (سوريا: دار الرشيد، ط1، 1406هـ / 1986م).

11. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط1، 1326هـ).

12. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محب الدين الخطيب، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، 1379هـ)

13. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **لسان الميزان**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط1، 2002 م).

14. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: نور الدين عتر، (دمشق: مطبعة الصباح، ط3، 1421 هـ / 2000 م).

15. ابن خلفون، محمد بن إسماعيل بن خلفون، **المعلم بشيوخ البخاري ومسلم**، تحقيق: أبو عبد الرحمن

عادل بن سعد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، د.ت).

16. ابن دريد، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، (بيروت: دار العلم للملايين، ط1، 1987م).

17. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السَّلامي البغدادي ثم الدمشقي، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، (الأردن: مكتبة المنار، ط1، 1407هـ / 1987م).

18. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري البغدادي، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1410 هـ / 1990 م).

19. ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك بن القطان الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ / 1997م).

20. ابن عراق، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن، **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1399 هـ).

21. ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، **المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل**، تحقيق: سكينة الشهابي، (دمشق: دار الفكر، د.ط، 1401هـ / 1981م).

22. ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 1415 هـ / 1995 م).

23. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، د.ط، 1399هـ / 1979م).

24. ابن قُطْلُوبغا، زين الدين قاسم بن قُطْلُوبغا السُّودُوني الجمالي الحنفي، **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، (اليمن: صنعاء، ط1، 1432هـ / 2011م).

25. ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: دار الكتب العلمية ط2، د.ت).

26. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ).

27. الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي ثم القاهري، **الشذا الفيَّاح من علوم ابن الصلاح**، تحقيق: صلاح فتحي هلل، (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1418هـ /

1998م).

28. أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، (دمشق: دار الفكر العربي، د.ط، 1403هـ / 1983م).
29. الألباني، محمد بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 1415 هـ / 1995 م - 1422 هـ / 2002 م).
30. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، **التاريخ الكبير**، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، (الهند: حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، د.ط، د.ت).
31. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، **الضعفاء الصغير**، تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، (القاهرة: مكتبة ابن عباس، ط1، 1426هـ / 2005م).
32. بشير علي عمر، **منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث**، وقف السلام، (ط1، 1425 هـ / 2005 م).
33. البقاعي، إبراهيم بن عمر البقاعي، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، (الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، ط1، 1428 هـ / 2007 م).
34. حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، **خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل**، (مكة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط1، 1421 هـ).
35. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: د. محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، د.ط، د.ت).
36. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، **تلخيص المتشابه في الرسم**، تحقيق: سُكينة الشهابي، (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1985 م).
37. الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د.ط، د.ت).
38. الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1422هـ / 2002م).
39. الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1409م).
40. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط1، 1413 هـ / 1992 م).

41. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط2، 1412 هـ).

42. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، تحقيق: بشار عوّاد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003 م).

43. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (بيروت: دار البشائر، ط4، 1410هـ / 1990م).

44. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ / 1985 م).

45. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط1، 1382 هـ / 1963م).

46. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقَّب بمرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، (دار الهداية، الكويت، ط2، د.ت).

47. الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، (الرياض: أضواء السلف، ط1، 1419هـ / 1998م).

48. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، تحقيق: علي حسين علي، (مصر: مكتبة السنة، ط1، 1424هـ / 2003م).

49. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، (الجيزة: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 2001م).

50. السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، **أدب الاملاء والاستملاء**، تحقيق: ماكس فايسفايلر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1401هـ / 1981م).

51. السمعوني، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب الجزائري، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط1، 1416هـ / 1995م).

52. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، (بيروت: مكتبة الكوثر، ط2، 1415هـ).

53. الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني المعروف بالأمير، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ/1997م).

54. الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، **إسبال المطر على قصب السكر (نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)**، تحقيق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1427هـ / 2006م).

55. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، **الأحاديث الطوال**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (الموصل: مكتبة الزهراء، ط2، 1404هـ / 1983م).

56. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (القاهرة: دار الحرمين، د.ط، د.ت).

57. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، **مسند الشاميين**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1405 هـ/ 1984م).

58. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، مكارم الأخلاق للطبراني (مطبوع مع مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا)، تحقيق: أحمد شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1409 هـ / 1989 م).

59. عبد العزيز العبد اللطيف، **ضوابط الجرح والتعديل**، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 1426هـ / 2005م).

60. عبد الله بن محمد مدني، **أحاديث العبادات لقاسم بن أصبغ 247هـ –340هـ**، (رسالة الدكتوراه، كلية الحديث، قسم علوم الحديث، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1426هـ).

61. عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، (بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1424 هـ / 2003 م).

62. عبد المنعم السيد نجم، **علم الجرح والتعديل**، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ط1، 1400هـ).

63. العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، (المدينة المنورة: مكتبة الدار، ط1، 1405هـ / 1985م).

64. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، **التبصرة والتذكرة في علوم الحديث (ألفية العراقي)**، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، (الرياض: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط2،

1428 هـ).

65. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم / ماهر ياسين فحل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1423 هـ / 2002 م).

66. العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (بيروت: دار المكتبة العلمية، ط1، 1404هـ / 1984م).

67. الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1401 هـ / 1981 م).

68. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 1426 هـ / 2005 م).

69. اللَّكْنوي، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط3، 1407هـ).

70. المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي الكلبي المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ / 1980م).

71. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

72. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد، **التَّنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، تحقيق: زهير الشاويش، وعبد الرزاق حمزة، (دمشق: المكتب الإسلامي، ط2، 1406 هـ / 1986 م).

73. مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد / أبو محمد أسامة بن إبراهيم، (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1422 هـ / 2001 م).

74. النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، **تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي**، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ط1، 1423هـ).